

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9485

الاثنين، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد غنغ شوانغ (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إفتيغنيفا
	إكوادور السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
	البرازيل السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا السيد هاوري
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أبودو - بريسورن
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيد إشيكانبي

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-37027 (A)



أُفتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في الساعة 22/42 بالتوقيت المحلي في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، صاروخا من طراز تشوليم-1 محملا بسائل مالبغونغ-1 الاستطلاعي من محطة سوهاي لإطلاق السوائل. وأعلنت الإدارة الوطنية لتكنولوجيا الفضاء الجوي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الصاروخ كان يحلق بشكل طبيعي على طول مسار الطيران المحدد مسبقا وأن السائل دخل المدار في الساعة 22/54 وأعلنت كذلك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستطلق عدة سواتل استطلاعية في فترة زمنية قصيرة. ويأتي ذلك في أعقاب محاولتين فاشلتين سابقتين في 31 أيار/مايو و 24 آب/أغسطس، باستخدام صاروخ تشوليم-1 أيضا.

وتمثل عمليات الإطلاق التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية. وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصدرت إخطارا قبل الإطلاق إلى خفر السواحل الياباني، فإنها

لم تصدر إخطارات لسلامة المجال الجوي أو السلامة البحرية إلى المنظمة البحرية الدولية أو منظمة الطيران المدني الدولي أو الاتحاد الدولي للاتصالات. ولئن كان من حق الدول ذات السيادة أن تستفيد من الأنشطة الفضائية السلمية، فإن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تحظر صراحة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيام بأي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وفي 24 آب/أغسطس، أدان الأمين العام بشدة إطلاق سائل آخر باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وكرر دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال امتثالا كاملا لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستئناف الحوار من دون شروط مسبقة لتحقيق هدف السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذ خطتها العسكرية الخمسية، التي كشف النقاب عنها في كانون الثاني/يناير 2021. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير سائل استطلاع عسكري كان جزءا من الخطة، إلى جانب مختلف أنظمة الأسلحة الأخرى، بما في ذلك ما يسمى بالأسلحة النووية التعبوية.

وفي 27 أيلول/سبتمبر، اعتمدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعديلا دستوريا يزيد من تكريس سياستها المتعلقة بالقوات النووية في الدستور. وبذلك، ظلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظهر باستمرار عزمها القوي على مواصلة برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونؤكد مرة أخرى دعوتنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن تلك الأعمال.

إن زيادة الخطاب النووي في شبه الجزيرة الكورية يثير قلقا بالغا. وظل الأمين العام يشير باستمرار إلى أن السبيل الوحيد لمنع استخدام الأسلحة النووية هو القضاء عليها. ويجب على جميع الدول أن تعزز وتعيد الالتزام بنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الذي بني على مدى عقود، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل بعد حيز النفاذ.

لقد حث المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرات عديدة على وقف برامجها للأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. لقد طلبنا مرات عديدة من بيونغ يانغ نبذ الاستفزاز وتبني المفاوضات. لقد فتحنا الباب مرات عديدة أمام دبلوماسية مجدية، ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجاهلت هذه النداءات تجاهلاً قاطعاً وانتهكت في الواقع بجرأة العديد من قرارات مجلس الأمن. ولم يكن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر لمركبة إطلاق فضائية تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية آخر حلقة في سلسلة طويلة من هذه الانتهاكات الصارخة. ففي اليوم التالي، أطلقت بيونغ يانغ قذيفة تسيارية أخرى.

وبالإضافة إلى عمليات الإطلاق هاتين، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث مركبات لإطلاق السوائل و 29 قذيفة تسيارية، بما في ذلك أربع قذائف تسيارية عابرة للقارات في هذا العام وحده. والآن تم تأكيد وجود سائل استطلاع كوري شمالي في المدار. وعلى الرغم مما قد نسمعه اليوم، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا ترد على النشاط العسكري للولايات المتحدة أو حلفائها. كلاً، لقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دوافعها. تحاول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا خجل النهوض بمنظومتها لإيصال الأسلحة النووية عن طريق اختبار تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك واضح لقرارات المجلس. هذا السلوك المتهور وغير المشروع يهدد جميع جيران جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الدول الأعضاء. وكما سمعنا من السيد الخياري، لم يكن هناك إخطار بهذا الإجراء.

هذا الجهاز مكلف بصون السلم والأمن الدوليين. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوض تلك السلطة. لكن الطريقة التي سندر بها هي التي ستحدد مصداقيتها في نهاية المطاف. لكن هناك عضوين دائمين ما فتئا غير مستعدين لإدانة هذا الإطلاق التصعيدي الخطير وعمليات أخرى مماثلة. بل على العكس من ذلك، حضر مسؤولون كبار من الاتحاد الروسي والصين في تموز/يوليه الماضي عرضاً عسكرياً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واحتفلوا مع كيم جونج أون وهو

وريثاً يتم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه، يتحتم على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تحافظ على أعلى مستوى من السلامة في مرافقها النووية.

ومع تزايد التوترات في شبه الجزيرة الكورية، فإن أهمية إعادة إنشاء قنوات الاتصال والمخارج أمر أساسي، لا سيما بين الكيانات العسكرية. وممارسة أقصى درجات ضبط النفس أمر بالغ الأهمية لتجنب الحوادث غير المقصودة أو الحسابات الخاطئة.

وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى توحيد صفوفهم واستكشاف تدابير عملية لوقف الاتجاه السلبي الحالي، والاستفادة من أدوات الحوار والدبلوماسية والتفاوض استفادة كاملة، مع الالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن.

ومن جهة أخرى، أود أن أسلط الضوء مرة أخرى على الشواغل المتعلقة بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الضعيفة من سكانها. وما زلنا نتابع عن كثب تخفيف القيود المفروضة على حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح بعودة المجتمع الدولي وتناوبه من دون عوائق، بما في ذلك منسقى الأمم المتحدة المقيمون وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة الدوليين. فسيكون للعودة الجماعية أثر إيجابي على الدعم الدولي لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته للمجلس بشأن هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين.

بعد محاولتين فاشلتين في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سائل استطلاعي عسكري. ونحن ندين هذا الإطلاق، لأنه يمثل عملاً آخر من أعمال التصعيد في تجاهل تام لقرارات مجلس الأمن المتعددة. كانت هذه ثالث محاولة من نوعها خلال ستة أشهر. لكن هذه ليست الانتهاكات الوحيدة التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أطلقت ما يقرب من 30 قذيفة تسيارية، بما في ذلك عدة قذائف تسيارية عابرة للقارات. يواصل النظام الاستثمار في قدراته العسكرية من خلال الاستفزاز الصريح، والسعي إلى زعزعة الاستقرار والتصعيد وتعريض المنطقة بأسرها للخطر. وفي هذا الصدد، نشاطر بلدان المنطقة شواغلها، ولا نزال نشعر بالقلق إزاء أي حوادث أو حسابات خاطئة محتملة يمكن أن تسببها كل هذه الأعمال العسكرية والاتجاهات المستمرة.

إن الدعاية والروايات الكاذبة التي يروج لها النظام تصور الإطلاق على أنه ممارسة كاملة للدفاع عن النفس. والواقع أن إرسال هذه السوائل إلى الفضاء قد يتيح للنظام فرصاً إضافية لتطوير تكنولوجيات مفيدة لبرامجه النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية، بما في ذلك تكنولوجيا إعادة دخول الرؤوس الحربية النووية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتعرض لأي تهديد من جيرانها أو أي جهة أخرى في العالم. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتعرض وباستمرار إلا لتهديد نظامها، وسياساته التصعيدية والخطيرة، وخياراته الخاطئة، التي تجوع الناس، وجنون العظمة المخيف الذي أصابه، وهو ما جعلها منبوذة. لقد أظهر المجتمع الدولي باستمرار أنه يريد المساعدة ولم يدخر جهداً لتقديم المساعدة الإنسانية للوصول إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي هو رهينة نظامه في بلد أشبه بسجن مفتوح.

وتشكل الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخطابها المتصاعد تهديداً مباشراً للمنطقة وللسم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وتحديداً سافراً للنظام العالمي لعدم الانتشار. وعليه، لا يمكن أن تظل بدون رد من مجلس الأمن. والواقع أن حالة كوريا

يعرض برنامجها للقذائف التسيارية، وهو برنامج محظور صراحة من قبل المجلس، وهما عضوان دائمان فيه. ومما يزيد الطين بلة أن روسيا توسع علاقتها العسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي يمكن أن تشمل، باعتراف بوتين نفسه، مساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بناء المزيد من السوائل كالذي أطلق الأسبوع الماضي. وتشير معلوماتنا إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زودت روسيا بأكثر من 1 000 حاوية من المعدات العسكرية والذخائر التي ستستخدم لدعم حرب روسيا الوحشية في أوكرانيا.

كم مرة أخرى علينا أن نجتمع لجلسات إحاطة كهذه قبل أن نتضم إلينا روسيا والصين في مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن أسلحتها للدمار الشامل وبرامج القذائف التسيارية؟ ما الذي يتطلبه الأمر لكي يديننا برامج بيونغ يانغ غير المشروعة لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية وما يرتبط بها من شبكة مشتريات عالمية؟ من جانبنا، تواصل الولايات المتحدة الدعوة إلى إجراء حوار بشأن أي موضوع مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدون شروط مسبقة. ويمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تختار الوقت والموضوع. ولكن يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ ذلك الخيار.

في الأسابيع الأخيرة، وجدنا أرضية مشتركة بشأن المسائل المشتركة المتعلقة بالسلم والأمن العالميين. ينبغي ألا تكون هذه القضية مختلفة. واليوم ندعو المجلس إلى أن يتكلم مرة أخرى لتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تقلل من تركيزها على تخزين ترسانة من الأسلحة وأن تركز بدرجة أكبر على ملء مخازن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يعاني من مصاعب اقتصادية شديدة وسوء تغذية، وأن تقبل عرض الأمم المتحدة بتقديم الدعم. وندعو المجلس إلى حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانخراط في الدبلوماسية وممارسة مسؤوليتها عن صون السلم والأمن الدوليين ودعم النظام العالمي لعدم الانتشار.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

قد ينتهي بنا الأمر إلى الندم على هذا الخمول المتقشي. وإذا كنا لا نريد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعتقد أن الأعمال لا تترتب عليها عواقب، وإذا كنا لا نريد أن نجعلها تعتقد أن الأدوات الدبلوماسية عديمة الفائدة، وإذا كنا لا نعتزم جعل انتهاكات كوريا الشمالية نمطا تتبعه الدول المارقة الأخرى وأن نسمح لها بالاستهزاء بمجلس الأمن، يجب أن نتصرف وأن نرد بطريقة سريعة وسليمة على السلوك غير المسؤول. وقد فعل المجلس ذلك في الماضي، وهناك سبب أكبر للتصرف الآن. ويجب على المجلس أن يكفل، من خلال الدبلوماسية الجماعية والوقائية، إنهاء النظام لبرامجه المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والبرامج التيسارية والنووية بشكل كامل وشفاف وشامل ولا رجعة فيه. هذه هي الطريقة الوحيدة.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تدين إكوادور بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر ساتلاً للاستطلاع العسكري، في عمل استفزازي آخر ينتهك بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن، ويقوض الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ويزيد من حدة التوترات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدداً قياسياً من تجارب القذائف التيسارية هذا العام، ولم يتمكن المجلس من الرد أو اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لها.

وينبغي للدول الأعضاء، ولا سيما لمقدمي مشروع قراراتين اعتمدا مؤخراً في اللجنة الأولى، وهما مشروع القرار A/C.1/78/L.55 المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي"، ومشروع القرار A/C.1/78/L.53 المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي"، أن تعزز تنفيذ مشروع القرارين هذين، خاصة وأنهما يشيران إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من أجل ضمان ألا يصبح ساحة للمواجهة العسكرية.

الشمالية مثال ممتاز على العمل الوقائي، وعلى الضرورة الواضحة والملحة للتحرك قبل أن تزداد الأمور سوءاً، وقبل فعل ما يقال علناً. إن النظام لا يخفي نواياه، وفي خضم نقاعس المجلس، يشعر بالحرية في تنفيذها، على الرغم من كونها غير قانونية وخطيرة وتصعيدية.

لقد حدث الكثير منذ أن توقف مجلس الأمن عن أخذ مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مأخذ الجد وأصبح عاجزاً عن الحفاظ على الأرضية المشتركة التي أمنها لسنوات. في عام 2016، لم تطلق كوريا الشمالية أي قذائف تيسارية عابرة للقارات. ومنذ ذلك الحين، طورت وأطلقت ثلاثة أنواع من القذائف التيسارية العابرة للقارات، وهي الآن تضع سواتل في الفضاء، يمكنها استخدامها لاستهداف جيرانها بشكل أكثر فعالية. إنه احتمال مخيف، لا يعود بأي بمكسب على أحد في المنطقة أو خارجها. ورغم ذلك لا يزال المجلس صامتا بشكل مدهش. والنتيجة هي عدم إحراز أي تقدم على الإطلاق بشأن التجريد من السلاح، والأسلحة الأكثر تطوراً، والمزيد من الأعمار الصناعية، ونظام أكثر عدوانية وخطورة.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك أيضاً نظام الجزاءات، ونعلم أنها لا يمكن أن تقوم بذلك بمفردها. وندين جميع الجهود الرامية إلى إتاحة الفرص أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأغراض العسكرية والنووية، التي لا تنتهك نظام الجزاءات والمعايير الدولية فحسب، بل وتزيد أيضاً من التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتفاقم من حدة التهديدات للسلام والأمن في أماكن أخرى، بما في ذلك قارتنا، أوروبا. تتطلب هذه الأعمال تمحيصاً دقيقاً ومساءلة. عندما لا تحترم القرارات، وعندما تنتهك القواعد، وعند عدم الالتزام بالجزاءات، وعندما تسفر الإجراءات والسياسات عن تهديدات، يكون واجب مجلس الأمن الأساسي أن يتخذ إجراء. وهو لم يفعل ذلك مراراً وتكراراً في حالة كوريا الشمالية. ونحن نأسف أسفاً شديداً لهذا النهج الخاطئ. إن حماية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعني تمكينها من مواصلة برنامجها النووي ومنحها ترخيصاً لمزيد من العسكرة ومواصلة تهديد جيرانها.

ما فتئت أغلبية أعضاء المجلس تدعوه إلى اتخاذ إجراء ضد الموقف المتهور لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يستمع إليها.

للمجلس أن يظهر الوحدة وأن يؤكد من جديد التزامه بتنفيذ قراراته. ولا ينطبق هذا الالتزام على كوريا الشمالية فحسب، بل على جميع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، لا يسعنا إلا أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء عمليات نقل الأسلحة المتبادلة بين كوريا الشمالية والاتحاد الروسي، التي تشكل انتهاكات للحظر المفروض بموجب قرارات المجلس، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر لنظام كوريا الشمالية في أنشطته المتعلقة بالانتشار.

وتهيب فرنسا مرة أخرى بكوريا الشمالية الامتثال لالتزاماتها الدولية. ونحثها على اختيار طريق الدبلوماسية والاستجابة لمقترحات الحوار التي قدمت إليها بغية الدخول في مناقشات تهدف إلى ضمان أن تنتهي برامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية بشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

وأخيراً، ندعو كوريا الشمالية إلى إعطاء الأولوية لرفاه شعبها بدلاً من تكريس مواردها الشحيحة لتطوير ترسانتها النووية، من خلال إعادة فتح حدودها وتمكين الجهات الفاعلة الإنسانية من العودة في أقرب وقت ممكن.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم أنا أيضاً بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

ولا بد لي من أن أبدأ بالإعراب عن إدانتي بأشد العبارات لعملية إطلاق قامت بها كوريا الشمالية مرة أخرى باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. ومن المروع بصفة خاصة أن سلوكها المتهور قد حدث على الرغم من أن معظم أعضاء المجلس، وكذلك الأمين العام، واصلوا في جلستي المجلس في حزيران/يونيه وأب/أغسطس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV. 9336 و S/PV.9398) دعوة كوريا الشمالية إلى عدم القيام بعمليات إطلاق أخرى. إن سلسلة الأعمال غير القانونية التي تقوم بها كوريا الشمالية، بما في ذلك إطلاقها الأخير باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية التي حلقت مباشرة فوق الأرخبيل الياباني، تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وتحدياً خطيراً للنظام العالمي لعدم الانتشار. وتتضمن اليابان

تنص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتعهد بأن تقبل قرارات مجلس الأمن وأن تنفذها. لذلك يهيب وفد بلدي بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى الامتثال لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات المجلس والوفاء بها، ويحثها على الامتناع عن إطلاق المزيد من سواحل الاستطلاع العسكري أو القذائف التسيارية وإنهاء برنامجها لتطوير الأسلحة النووية فوراً.

وفي الختام، أؤكد مجدداً التزام إكودور بالإسهام في الحوار بحسن نية وتعاون - وهو ما ينبغي لجميع الأطراف المعنية مباشرة أن تشارك فيه دون تأخير - للتوصل إلى حل دبلوماسي وسياسي للحالة في شبه الجزيرة الكورية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد الخياري على إحاطته.

في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد محاولتين فاشلتين في أيار/مايو وأب/أغسطس، أعلنت كوريا الشمالية أنها وضعت سائلاً للاستطلاع العسكري في المدار، موضحة أن كوريا الشمالية تواصل التصرف في انتهاك لالتزاماتها الدولية. وقد استخدم إطلاق المركبة الفضائية تكنولوجيا القذائف التسيارية، في دليل على التقدم المقلق الذي أحرزته كوريا الشمالية في برنامجها غير القانوني للقذائف التسيارية. إنه انتهاك واضح آخر لقرارات مجلس الأمن.

وقد صعدت كوريا الشمالية من خطابها النووي في الأشهر الأخيرة. وعدلت دستورها، في سبتمبر/أيلول، لتكريس حيازتها للأسلحة النووية، في حين واصلت السلطات في بيونغ يانغ الدعوة مراراً وتكراراً إلى زيادة هائلة في ترسانة البلد النووية. تُسهم تلك الاستفزات في تصعيد التوترات الإقليمية والدولية وتشكل تحدياً مباشراً لسلامة النظام الدولي لعدم الانتشار وسلطة مجلس الأمن على حد سواء. ولا يمكن للمجلس أن يلتزم الصمت في وجه هذه الاستفزات.

ونأسف لحقيقة أن أعضاء دائمين في المجلس - من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - يظهرون علناً دعمهم لبرامج كوريا الشمالية غير القانونية. ينبغي

كوريا الشمالية إلى روسيا، التي تنتهك بشكل مباشر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، غير مقبولة على الإطلاق. لن تؤدي عمليات النقل هذه إلى تفاقم الحالة في أوكرانيا فحسب، بل وستقوض أيضا نظام عدم الانتشار بشدة. وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء احتمال أي نقل للتكنولوجيا النووية أو المتعلقة بالقذائف التسيارية إلى كوريا الشمالية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تهديد السلام والاستقرار في المنطقة، وفي جميع أنحاء العالم. وندعو كوريا الشمالية وروسيا إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوقف الفوري لجميع الأنشطة التي تنتهكها.

وفي الختام، تطالب اليابان كوريا الشمالية بأن تمتثل فورا وبشكل كامل لجميع القرارات ذات الصلة، وأن تتخربط في الدبلوماسية، وأن تستأنف الحوار الموضوعي. إن طريق الحوار لا يزال مفتوحا. والعالم يراقب ليرى ما إذا كان بإمكاننا، في القاعة، أن نفي بمسؤوليتنا.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

إن التقدم المستمر بلا هوادة في البرامج النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير قانوني ويثير قلقا شديدا. ففي عام 2023 وحده، أجرى البلد أربع عمليات إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات.

ونجتمع اليوم في أعقاب إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا لساتل استطلاعي عسكري، في انتهاك لقرارات متعددة لمجلس الأمن، على الرغم من النداءات الدولية العديدة بالامتناع عن القيام بمثل هذه الأعمال. هذا تهديد للسلام والأمن الدوليين، ونحن ندينه بأشد العبارات الممكنة. لا تزال مالطة تؤمن إيمانا راسخا بأن هذه الأعمال تزيد من التوترات وتزيد من زعزعة استقرار المنطقة. فهي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار.

وبحسب ما ورد، فإن عملية الإطلاق نجحت في وضع الساتل في المدار. وهذا، في حد ذاته، تطور مقلق جدا. والأمر الأكثر إثارة

إلى الأمين العام في إدانة كوريا الشمالية بقوة في ضوء عملية الإطلاق الأخيرة التي قامت بها.

ولنتذكر أساسيات مناقشتنا اليوم. إننا لا نجتمع هنا لمناقشة الحق في استخدام الفضاء الخارجي أو الحق في الدفاع عن النفس. واسم بند جدول الأعمال في حد ذاته يوضح ذلك. إننا هنا لضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد اتخذ المجلس بالإجماع قرارات متعددة تلزم كوريا الشمالية بالامتناع عن إجراء أي عمليات إطلاق أخرى تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية لأنها تُسهم في تطوير البلد لمنظومات إيصال الأسلحة النووية وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة وخارجها. فلنكن واضحين بشأن مسؤوليتنا الجماعية عن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونتجنب الخوض في متاهات الخطابة السياسية. وينبغي ألا ننخدع بأي محاولة لتبرير طموح كوريا الشمالية في مواصلة برامج أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة. وينبغي أن يكون المجلس متحداً بشأن مسائل عدم الانتشار. وأحث جميع أعضاء المجلس على إعادة تأكيد التزامهم بالنظام العالمي لعدم الانتشار الذي يجب علينا جميعاً أن نقدّره وندعمه.

إن كوريا الشمالية ما برحت تتجاهل التزاماتها الدولية وتكرها عبر السعي وراء طموحاتها العسكرية وفقاً لخططها الخمسية. إن أفعالها لا تحترم المجلس وميثاق الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لأعضاء المجلس الذين يتمتعون بالمسؤولية كي يستعيدوا الوحدة التي أظهروها في عام 2017 وأن يرقوا إلى مستوى التزامهم بالوقوف بحزم ضد الانتشار. وإلا فإننا نبعث برسالة خاطئة - وليس إلى بيونغ يانغ فحسب بل إلى العالم بأسره، بما في ذلك من يحتمل أن ينشروا الأسلحة النووية.

ونظرا لعدم اتساع هوة الانقسام داخل المجتمع الدولي بشأن النهج إزاء نزع السلاح النووي فحسب، بل وبشأن البيئة الأمنية المتفاقمة، يجب أن يعرب المجتمع الدولي عن قلقه البالغ إزاء هذه الأعمال غير المسؤولة التي ترتكبها كوريا الشمالية، وأن يتخذ إجراء حاسما للتصدي لها.

وتدعو اليابان مرة أخرى جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل للقرارات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، فإن عمليات نقل الأسلحة من

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن القيام بمزيد من الاستنزافات والأعمال الخطيرة. لذلك، نحن بحاجة إلى مجلس أمن موحد، ولا يسعنا أن ننتظر أكثر من ذلك.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على ما قدمه من معلومات ومستجدات مهمة بشأن هذا الموضوع. كما أشير إلى حضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في القاعة.

تعرب موزامبيق عن قلقها الشديد إزاء إطلاق سائل الاستطلاع مالىغونغ-1 من محطة سوهاي لإطلاق السوائل التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. أفيد بأن إطلاق الصاروخ استخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ومن الأهمية أن نذكر أنفسنا مرة أخرى بأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية حساسة جدا وأنه ينبغي تجنب جميع الأنشطة التي يمكن أن تسهم في تدهور الحالة أو تأجيجها. ويشمل ذلك إطلاق سائل استطلاعي عسكري وإجراء مناورات عسكرية في المنطقة.

لقد شدد مجلس الأمن مرارا وتكرارا على ضرورة إجراء حوار من أجل تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه. ولذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام جميع قرارات مجلس الأمن والنقيد بها والالتزام بنزع السلاح النووي والمساعدة في حل هذه الأزمة المستمرة في شبه الجزيرة الكورية.

ونكرر أيضا دعوتنا لجميع الأطراف المهتمة المعنية بمسألة عدم التنظيم في شبه الجزيرة الكورية إلى التصرف بأقصى قدر من الحذر والمسؤولية. من الضروري تجنب أي إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تدهور الانفراج الهش بالفعل في المنطقة.

إن مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة بالغة الأهمية، ليس لشبه الجزيرة الكورية فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم. تهدف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى منع انتشار الأسلحة النووية

للقلق هو أن وكالة الفضاء في البلد ذكرت أن الإطلاق "سيساهم بشكل كبير بالتأكد في زيادة درجة استعداد القوات المسلحة للجمهورية للحرب". وذكرت كذلك أنها ستطلق عدة سواتل استطلاع في المستقبل القريب. ولا يمكن للمجلس أن يظل صامتا أو أن يغض الطرف في مواجهة هذه الحالة.

وتشعر مألطة بقلق بالغ لنجاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحصول على التوجيه التقني من بلد آخر لإنجاز عملية الإطلاق هذه. وهذا ليس غير مقبول في حد ذاته فحسب، بل إنه أيضا انتهاك واضح للالتزامات بموجب نظام جزاءات القرار 1718 (2006) المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف جميع المواجهات، وأن تتخربط في حوار هادف مع جميع الأطراف، وأن تنقيد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب أن تتخلى تماما وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمنانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن انقسامات المجلس المستمرة وإخفاقاته في التكلم بصوت واحد لإدانة تلك الأعمال لم تؤد إلا إلى تشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعملية الإطلاق الأخيرة هذه تؤكد ذلك بوضوح. ينبغي للمجلس، بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين، أن يتصرف وفقا لذلك.

ولا تزال مألطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام. إنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالنهوض ببرنامجها لأسلحة الدمار الشامل ولا يمكن إغفالها. ومن الضروري إعادة فتح الحدود أمام الموظفين الدوليين العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لتمكين وكالات الأمم المتحدة من إجراء تقييم سريع للاحتياجات في البلد.

وفي الختام، نكرر التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية هو ضمان امتناع

كما سمعنا، نجتمع لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قامت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر بمحاولة ثالثة لإطلاق سائل استطلاعي عسكري. وأدى ذلك إلى تفعيل نظام الإنذار المحلي الياباني في أوكيناوا، مما اضطر المدنيين إلى التماس ملجأ. وأعقب ذلك إطلاق قذيفة تسيرية في 22 تشرين الثاني/نوفمبر. تلك تهديدات واضحة للسلم والأمن العالميين، المسؤولية الأساسية للمجلس، وهي تنتهك قرارات متعددة لمجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، تأتي عمليات الإطلاق هذه في أعقاب زيادة التواصل بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك زيارة كيم جونج أون إلى قاعدة فوستوشني الفضائية في أيلول/سبتمبر، حيث التقى بالرئيس بوتين. وعندما سأله أحد المراسلين عما إذا كانت روسيا ستساعد كوريا الشمالية على إطلاق سواتلها وصواريخها، رد الرئيس بوتين بقوله: "هذا هو بالضبط سبب مجيئنا إلى هنا. زعيم كوريا الشمالية يبدي اهتماما كبيرا بالفضاء". وبالإضافة إلى ذلك، لدينا تقارير موثوقة عن حصول روسيا على أسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما قال الأمين العام المساعد الخياري، تترتب على كل ذلك عواقب إنسانية. الشعب الكوري الشمالي أكثر من يعاني مع تحويل الموارد.

ماذا ينبغي للمجلس أن يفعل؟ يقول البعض بأنه ينبغي للمجلس أن يظل صامتا وأن يتجنب تصعيد الحالة. لكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تبدي أي علامة على ضبط النفس رداً على ذلك. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت عزمها على إطلاق المزيد من السواتل. ويأتي ذلك بعد إطلاق 29 قذيفة تسيرية حتى الآن هذا العام، بما في ذلك أربعة قذائف تسيرية عابرة للقارات. لقد أدرجت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطلعاتها النووية في دستورها. ماذا علينا أن نفعل؟

أولاً، أرحب بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناقشة اليوم. يحذوني الأمل، أساساً، أن يبلغ ممثلها بيونغ يانغ بقلنا على شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد،

وتكنولوجيا الأسلحة مع تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام الكامل.

وفي هذا السياق، يمكن للتكنولوجيا النووية أن تؤدي دوراً أفضل في تنمية البشرية، من أجل صحة السكان ورفاههم. كما تستخدم هذه التكنولوجيا لإنتاج الكهرباء، والتي، إذا تمت إدارتها بشكل جيد، تكون مصدر نظيف وموثوق للطاقة. ومع ذلك، من الأهمية ضمان استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وليس لأغراض أخرى ضارة، تؤدي بدورها إلى انعدام الأمن وعدم الاستقرار على الصعيد الإقليمي، إن لم يكن العالمي.

وتكرر موزامبيق دعوتها إلى ضرورة تكثيف التواصل الدبلوماسي واغتنام جميع الفرص المتاحة لإقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستئناف الحوار البناء، وقبول حسن نية المجتمع الدولي.

وبينما تسلم موزامبيق بالحاجة إلى حماية الشواغل الأمنية الحقيقية للأطراف، فإنها تناشد جميع أعضاء مجلس الأمن ألا يعرقلوا أو يترددوا في اتخاذ أي إجراء حاسم يرمي إلى البحث عن حل دائم لهذا التهديد الخطير للسلام والرخاء في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة عموماً.

والواقع أن التوتر المتزايد في شبه الجزيرة الكورية وتصميم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة تطوير قدراتها التقنية يجعل من الضروري اختيار طريق الحوار من أجل تحقيق السلام المنشود في المنطقة.

وتؤكد موزامبيق من جديد موقفها بأن الحوار والمفاوضات على أساس سلمي هما أفضل سبيل لحل الخلافات في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى اتخاذ تدابير عملية لكبح التوترات وإفساح المجال للدبلوماسية، مع التشديد على أهمية إعادة إنشاء قنوات الاتصال وعكس اتجاه الديناميات الخطيرة الحالية. إن الدبلوماسية والحوار، وليس العزلة، هما السبيل الوحيد للمضي قدماً.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته، وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

(انظر S/PV.9406)، فإن مسائل حمولة الصواريخ أو الإخطار المسبق ليست حاسمة في هذه الحالة. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يدين عمليات الإطلاق وأن يرد عليها. ونكرر دعوتنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن أي محاولات في المستقبل لإطلاق القذائف التسيارية.

ثانياً، بينما تنطبق الالتزامات الناشئة عن القرارات أساساً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تنطبق أيضاً على جميع الدول، المطلوب منها أن تنفذ جزاءات مجلس الأمن تنفيذاً فعالاً. علاوة على ذلك، وبوصفنا دولاً أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا ملزمون بمكافحة انتشار الأسلحة النووية. ومشاريع التعاون في ميداني الفضاء والتسليح تتنافى، من حيث المبدأ، مع جزاءات مجلس الأمن، ما لم تستثتها مسبقاً لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) من. وتتطلب محاولات إضفاء الشرعية على تطوير برنامج نووي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها أو من جانب دول أخرى يقظتنا المستمرة. ويجب أن نلتزم بنزع السلاح والحفاظ على المحرمات النووية.

ثالثاً، دعونا لا ننسى محنة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يجب أن نتوقف الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان وإفلات مرتكبيها من العقاب. ونرحب بالدلائل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تخفف قيودها المشددة فيما يتعلق بالجائحة. تشكل تلك القيود عقبة رئيسية أمام المعونة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان وممارستها. ويجب أن يمضي فتح حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالترافق مع وصول المساعدة الإنسانية بسرعة وأمان وبدون عوائق. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن دخول الموظفين الدوليين إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر أساسي.

ويضطلع المجلس بدور لا غنى عنه في تشجيع الحوار ووقف التصعيد واستكشاف الحلول الدبلوماسية. وينبغي لنا أن نعزز، لا أن نضعف، تدابير بناء الثقة القليلة، ولا سيما تلك التي تهدف إلى الحد من خطر المواجهة العسكرية، مثل اتفاق عام 2018 بين الكوريتين.

أشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة فتح حدودها ومعاودة العمل مع وكالات الأمم المتحدة.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يؤكد من جديد مدى شدة تصميمه على مكافحة الانتشار. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف إمداداتها من الأسلحة والتقييد بالتزامها العلني بعدم بيع الأسلحة إلى روسيا.

ثالثاً، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف عمليات الإطلاق تلك، والعودة إلى الحوار، واتخاذ خطوات ذات مصداقية نحو نزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وأحث المجلس على إظهار التزامه بكفالة إنفاذ قراراتنا وتوجيه رسالة موحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في مداولتنا.

لاحظت سويسرا بقلق بالغ عملية الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعد محاولتين في وقت سابق من هذا العام، لساتل للاستطلاع العسكري، باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ونلاحظ أن آخر عملية إطلاق قد نفذت قبل الوقت المشار إليه في الإشعار الموجه إلى السلطات اليابانية، مما يبطل الغرض من التحذير. وتدين سويسرا جميع عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، لأنها تشكل انتهاكات لقرارات المجلس. ويجب ألا يظل المجلس مكتوف الأيدي في مواجهة الاختبارات التي تشكل، إلى جانب البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، إن أي إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وكما ناقشنا في جلستينا في حزيران/يونيه (انظر S/PV.9336) وآب/أغسطس

الضروري وإعادة بناء الثقة من أجل إيجاد حل دبلوماسي. وتظل المفاوضات أفضل طريقة لإيجاد أرضية مشتركة بين مختلف الأطراف وتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد تصميمه على السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه من أجل التعايش السلمي بين بلدان المنطقة.

وأود أن أختتم ببياني بالتأكيد مجدداً على رغبة بلدي في رؤية عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ومن الأسلحة النووية.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته، وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة. وأشكر الولايات المتحدة الأمريكية والزلاء الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على طلب عقد هذه الجلسة.

ومرة أخرى، تنضم البرازيل إلى المجتمع الدولي في إدانة استخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتكنولوجيا القذائف التسيارية في إطلاق مركبة إطلاق سواتل في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. وبينما تعترف البرازيل اعترافاً كاملاً بحق جميع البلدان في متابعة البرامج الفضائية السلمية، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمثل بشكل صارم لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس. ويشكل إطلاق مركبة إطلاق سواتل قبل فتح فرصة الإطلاق التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مخاطر على الطائرات والسفن والسكان المدنيين في المنطقة. وقبل كل شيء، فإن الانسحاب من الاتفاق العسكري الشامل بين كوريا الجنوبية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام 2018 هو خطوة إلى الوراء، بعيداً عن الحوار والتفاهم السلمي. ويمكن أن يؤدي ذلك التطور إلى حوادث وسوء فهم على طول الحدود بين الكوريتين، الأمر الذي من شأنه أن يعرض أمن العالم بأسره للخطر. ونحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات وتجنب أي تدابير يمكن أن تزيد من تصعيد الحالة المتوترة بالفعل.

وكما توصي الخطة الجديدة للسلام، يجب أن نعكس اتجاه تدهور المعايير الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية واستخدامها. ويجب علينا أيضاً أن نعزز المنع والوساطة. وعلاوة على ذلك، نشجع الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها في ذلك المجال. من شأن ذلك أن ييسر تنفيذ حل سلمي وشامل ودائم للحالة في شبه الجزيرة الكورية. لدينا هدف مشترك ومسؤولية مشتركة في ذلك الصدد. وستظل سويسرا ملتزمة بالسلام والاستقرار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. كما أرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

يساور غابون القلق إزاء قيام جمهورية كوريا الديمقراطية بإطلاق سائل استطلاع عسكري ووضعه في مدار الأرض في 21 تشرين الثاني/نوفمبر. تضيف عملية الإطلاق إلى قائمة طويلة من عمليات الإطلاق منذ بداية العام وتزيد من التهديد الأمني في شبه الجزيرة الكورية. والإنذارات المنتظمة نتيجة عمليات إطلاق القذائف هذه ليست مصدر ضغط لا يطاق لسكان المنطقة فحسب، بل تشكل أيضاً خطراً حقيقياً على الملاحة الجوية والبحرية.

يدين بلدي عملية الإطلاق الجديدة ويدعو الأطراف المعنية إلى فتح قنوات للمناقشة لإيجاد حل دائم لهذه الحالة، التي أصبحت لا تحتمل. وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن التوصل إلى حل دائم ومرض للطرفين من خلال الحوار.

إن خطر استخدام الأسلحة النووية يصبح ملحا بشكل متزايد. إن فض اتفاقات نزع السلاح ونكوص بعض البلدان فيما يتعلق بالتزاماتها بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي يسهمان في الحالة الراهنة، التي تتسم بالتهوين من شأن استخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. إن مستويات التوتر وعدم إحراز تقدم في المحادثات منذ عام 2018 بشأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية يثيران القلق بشكل خاص. ومن الضروري أن تتمكن الأطراف من العمل من أجل خفض التصعيد

الخبراء. وفي العامين الماضيين، لم تقترب قط من توافق في الآراء كما فعلنا عندما كان جميع خبراءنا يجتمعون بانتظام لتبادل الأفكار والعمل على النص. إن المزيد من التعاون المنتظم على مستوى الخبراء يمكن أن يحول دون تحول هذه الجلسات إلى تكرار لخمس عشرة وجهة نظر وطنية مختلفة ومعروفة.

وقد شجعتنا المناقشات التي أجريناها مع أعضاء المجلس الذين شاركوا اهتمامنا بإيجاد سبل جديدة لإحراز تقدم. لقد تكلمنا مع معظم الأعضاء عن دور أكبر للأمم المتحدة في تعزيز الاتصالات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإقناع البلد بالثقة في الدبلوماسية والمساعي الحميدة التي يبذلها زملاؤه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونعترزم مواصلة المضي قدما بتلك الأفكار، ونأمل أن نكون على الأقل قد أعدنا إحياء المناقشة بشأن الأفكار الجديدة لتحقيق شبه جزيرة كورية سلمية ومستقرة وخالية من الأسلحة النووية.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها الأمين العام المساعد الخياري، ونرحب أيضا بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في الجلسة.

ويساور روسيا القلق إزاء التطور السريع لدورة جديدة من التصعيد في شبه الجزيرة الكورية. وخلال الأشهر القليلة الماضية، سمعنا من واشنطن وحلفائها في المنطقة إشارات مثيرة للقلق بشكل منتظم بشأن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببناء برنامجها للقذائف التسيارية، الذي يشكل تهديدا لأمنها الوطني. وفي كل فرصة، يدعو وفد الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى الانعقاد لتصوير نفسه تقريبا وكأنه ضحية لحالة يُزعم أن بيونغ يانغ هي التي أوجدتها وحدها.

ومع ذلك، دعونا نوسع نطاق موضوع اليوم قليلا وننظر إلى الحالة الراهنة في المنطقة ككل. ففي آذار/مارس، استرعينا انتباه المجلس إلى المناورات العدائية للولايات المتحدة واليابان وجمهورية كوريا التي أجريت على مقربة مباشرة من حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحتى في ذلك الوقت، كان نطاق مناورات درع الحرية

والى جانب استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، يساورنا القلق أيضا إزاء ما يمثلته الإطلاق الأخير لعملية أوسع نطاقا لعسكرة الفضاء وللاستقرار الإقليمي. ويشير وضع الساتل الاستطلاعي ماليغونغ - 1 في المدار وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستطلق عدة سواتل استطلاع في فترة زمنية قصيرة إلى أن ديناميات الاتافس في المنطقة تدخل مرحلة جديدة - مرحلة تستخدم فيها الأصول الفضائية بشكل أكبر لتعزيز القدرات القتالية. وما فتئت الجمعية العامة تشارك بنشاط في المناقشات بشأن أمن الفضاء تحديدا لإنشاء إطار من المعايير الملزمة وغير الملزمة التي تسمح لنا بإدارة المنافسة المتزايدة في الفضاء الخارجي. ويوضح هذا الإطلاق الأخير الحاجة إلى مثل هذا الإطار. ولهذا السبب نحث أعضاء المجلس على مضاعفة جهودهم من أجل إيجاد مسار مشترك للمضي قدما في هذه المناقشات.

وخلال العامين الماضيين، شهدنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحرز تقدما عسكريا كبيرا. وقد رأيناها تضيف فئتين جديدتين من القذائف التسيارية العابرة للقارات إلى ترسانتها - إحداها تعمل بالوقود الصلب - وتختبر قذيفة جديدة متوسطة المدى حلقت فوق اليابان في العام الماضي. إن الإطلاق الناجح لساتل للتجسس هو أحدث خطوة في سلسلة طويلة من التقدم غير المقيد. وهذا يضيف توترا إلى حالة ينبغي معالجتها عن طريق التفاوض على أساس الإرادة السياسية الجيدة والدبلوماسية الجيدة. ولهذا السبب، نحن الآن أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأننا بحاجة إلى نهج جديد لهذا الملف. وأكدنا من جديد أن المجلس يجب أن يفعل المزيد، ولكن بذل المزيد من الجهد لا يعني القيام بالمزيد من الشيء نفسه، كما نواصل القيام به هنا في كل مرة تحدث فيها عملية إطلاق جديدة. ونرى حاجة إلى ثلاثة عناصر في هذا الملف: الإبداع والتوافق والتعاون. نحن بحاجة إلى الإبداع لاستكشاف نهج جديدة للتعامل مع الملف، مثل الاستفادة بشكل أفضل من مجموعة أدوات الفصل السادس للمجلس. ونحن بحاجة إلى التوافق، لأن وجهات النظر متباعدة إلى الحد الذي يجعل من الواجب علينا أن نبدأ العمل على كل ما يمكن أن نتفق عليه، بغض النظر عن مدى بساطته. وأخيرا، نحن بحاجة إلى مزيد من التعاون على مستوى

بالتعليق الجزئي للأثر المترتب عن الاتفاق العسكري بين الكوريتين لعام 2018، والذي يؤدي دورا مهما في الحفاظ على الاستقرار ومنع الحوادث المسلحة في منطقة خط ترسيم الحدود العسكرية. ولا يمكن لهذه الخطوات إلا أن تؤدي إلى رد انتقامي. ويساورنا القلق أيضا إزاء الإشارات المتناقضة الواردة من طوكيو وسول، حليفتي الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا، بشأن ما يسمى بتعزيز التعاون مع واشنطن في المجال النووي، الأمر الذي يمكن بالتأكيد تفسيره على أنه يسمح بإمكانية نشر الأسلحة النووية الأمريكية على أراضيها وكذلك إمكانية تطوير أسلحتهما. وبالمناسبة، لم نسمع مرة أخرى اليوم أي تقييم على النحو الواجب من جانب الأمانة العامة لتلك الخطوات الاستثنائية.

ما فتئت روسيا تدعو إلى تسوية سلمية لمجمل المشاكل في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصرا من دون ضغوط أو ابتزاز خارجيين. ولا يزال مشروع القرار السياسي والإنساني الروسي - الصيني مطروحا على الطاولة. ويمكن أن يشكل اعتماده إسهما بناء حقا من جانب المجلس في تسوية الحالة الصعبة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية.

لقد استمعنا إلى عدة وفود تتهم روسيا اليوم بما يسمى التعاون العسكري التقني غير القانوني بينها وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه التلميحات لا أساس لها من الصحة. إذ تمثل روسيا بصورة مسؤولة لالتزاماتها الدولية التي لا تمنعنا من تطوير علاقات الصداقة والتعاون التقليدية مع جيراننا، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، القائمة على جذور تاريخية عميقة. إن وراء محاولات تشويه سمعة روسيا في سياق الحالة في شبه الجزيرة الكورية رغبة في صرف انتباه المجلس عن الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار في المنطقة، المرتبطة بطموحات الولايات المتحدة في خنق بيونغ يانغ بأي ثمن. وبالنظر إلى الوضع في سياق أوسع، أصبح من الواضح أن واشنطن لم يعد لديها أي نفوذ تقريبا على بيونغ يانغ - وهو أمر تتم مناقشته بشكل متزايد في دوائر الخبراء. وعليه، فبدلا من السعي بلا

وسانج يونج العسكرية للحلفاء، تحت قيادة واشنطن، مذهلا. وبدا للكثيرين أن المنطقة قد وصلت إلى عتبة خطيرة، تتضاءل بعدها إمكانيات التوصل إلى تسوية سياسية إلى الصفر. وللأسف، لم يتم استخلاص الاستنتاجات الصحيحة منذ ذلك الحين، ولا يزال استعراض القوة العسكرية للولايات المتحدة على بعد آلاف الكيلومترات من حدودها يحطم الأرقام القياسية. وحتى الآن من هذا العام، أجرى الحلفاء بالفعل ست مناورات مشتركة بمشاركة مباشرة من القوات المسلحة الأمريكية.

دعونا نلقي نظرة على أحدث الأمثلة. ففي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وللمرة الثانية في غضون شهر، وصلت قاذفتان استراتيجيتان تابعتان للولايات المتحدة من طراز B-52 إلى أراضي شبه الجزيرة. وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر، انتهت التدريبات الرئيسية الأخيرة التي أجرتها القوات البحرية للولايات المتحدة وجمهورية كوريا في بحر اليابان. واستخدمت فيها أسلحة هجومية ثقيلة، بما في ذلك مدمرات ومقاتلات وطائرات هليكوبتر. وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، زارت ميناء بوسان مجموعة بحرية هجومية تابعة للولايات المتحدة بقيادة حاملة الطائرات يو إس إس كارل فينسون، بعد شهر واحد من زيارة حاملة طائرات أمريكية أخرى للميناء، وهي حاملة الطائرات يو إس إس رونالد ريغان. ومن المثير للاهتمام جدا أن نسمع من وفد الولايات المتحدة كيف تتماشى تلك الإجراءات مع متطلبات الفقرة 27 من القرار 2397 (2017)، فيما يتعلق بالحاجة إلى العمل على تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

وعقد المجلس جلسة اليوم بشأن إطلاق سائل استطلاعي بصاروخ من أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما أثار رد فعل حاد جدا في الغرب. إن روسيا لا تؤيد خطوات أي من الأطراف تتعارض مع أهداف إحلال السلام طويل الأمد في المنطقة. وفي الوقت نفسه، عند تقييم هذه الأنباء، نقترح الإحاطة بأننا علمنا في 7 تشرين الثاني/نوفمبر بخطط سول لإطلاق أول سائل استطلاعي لها في نهاية الشهر من قاعدة فاندنبرغ الأمريكية. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أن حكومة جمهورية كوريا، من خلال إجراء انتقامي، اتخذت قرارا

لقد أخفقت آليات مكافحة الانتشار التي كانت ذات يوم بمثابة حواجز حماية بإبقائها للطموحات النووية تحت السيطرة. وبشكل المأزق النووي في كوريا الشمالية جزءا من هذا الاتجاه. ولا نزال نشهد تبديدا في الثقة وتصاعدا في الاستقطاب السياسي بشأن هذا الملف، مما أصاب المجلس بالشلل وجعله غير قادر على التصرف. ولكن بعد سنوات من التقدم الضئيل جدا أو المعدوم، يجب أن نقاوم إغراء عدم القيام بأي شيء لأن تكلفة التقاعس عن العمل أكبر بكثير من تكلفة العمل. وفي هذا الصدد، نواصل حث المجتمع الدولي على تنفيذ تدابير عملية مع السعي في الوقت نفسه إلى التواصل على المدى الطويل ضمن ترتيب إطراري متعدد الأطراف لتقييد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة. وبشكل أكثر تحديدا، نود أن نستعرض بعض مجالات العمل ذات الأولوية.

أولا، تكمن في صميم الحلول العملية الحاجة الملحة إلى إعادة بناء الثقة والتضامن والاحترام المتبادل من خلال الحوار والدبلوماسية، مع مراعاة شواغل جميع الأعضاء. فبعد ثلاث سنوات، هناك بوادر من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدل على إعادة الانفتاح على العالم. وتشكل الاتصالات الثنائية مؤخرا مع جيرانها ومع المجلس خطوات أولى حاسمة في بناء الثقة والطمأنينة. ويجب إعطاء الأولوية لقنوات الاتصال الدبلوماسية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجيرانها وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال اجتماعات منتظمة بالحضور الشخصي فيما تُرفع القيود التي كانت مفروضة بسبب الجائحة تدريجيا. ونواصل حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإسراع باتخاذ إجراء بشأن السماح بعودة فريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن وكالات المعونة الأخرى.

ثانيا، تشكل الجزاءات عنصرا مهما في مجموعة أدوات مجلس الأمن لصون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فهي ليست غاية في حد ذاتها. وبينما نشيد باللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) على نهجها الاستباقي لمعالجة الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار الاستثناءات من الجزاءات القائمة،

هواة إلى إيجاد نفوذ، ربما حان الوقت لكي تنتظر واشنطن في مد يدها إلى بيونغ يانغ لإجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل. ويتطلب كل مسعى خطوات تدريجية، ولكن أي خطوات من هذا القبيل تسير حتى الآن في الاتجاه المعاكس تماما.

ونحث الأطراف على الامتناع عن الأعمال الخطيرة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاع واسع النطاق. وكل ما نراه يشير إلى أننا نشهد حلقة مفرغة لا نهاية لها يواصل فيها المثلث العسكري السياسي بقيادة الولايات المتحدة تصعيد التوترات بدلا من تسهيل تسوية العلاقات بين الجارين. وإزاء تلك الخلفية، ينبغي ألا يكون مفاجئا أن تفعل بيونغ يانغ كل ما في وسعها من أجل الدفاع عن نفسها عندما تحاول دولة نووية جارة التصديق عليها.

ونعتقد أن إجراء مناقشات لا نهاية لها لانتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وما يعقبها من تدابير عقابية هو مسار لا جدوى منه. ولن تُبذل جهود كبيرة لكسر الجمود الحالي إلى أن تبدي الأطراف اهتماما حقيقيا بضمان الأمن في المنطقة.

السيد أبودو - بيريسبورن (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته إلى المجلس وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

بينما يتركز اهتمام المجلس على أماكن أخرى، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير قدراتها في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وتشعر غانا بقلق بالغ إزاء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلا للاستطلاع العسكري في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ثالث إطلاق من نوعه في الأشهر الستة الماضية. وتشكل تلك الأعمال التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا للالتزامات الدولية، على نحو ما تجسده العديد من قرارات مجلس الأمن. ونشجب عملية الإطلاق الأخيرة ودعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل للالتزامات الدولية، على النحو المعرب عنه في قرارات المجلس ذات الصلة، بالامتناع عن إطلاق المزيد من القذائف باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

الأمن فحسب، بل إنه أيضا يأتي في أعقاب عدد قياسي من الانتهاكات المماثلة على مدى العامين الماضيين. وتشكل أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق كبير لأنها تزيد من التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الكف عن أنشطتها، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. فإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسائل ينتهك الحظر الذي فرضه المجلس فيما يتعلق باستخدام ذلك البلد لتكنولوجيا القذائف التسيارية. والواقع أنه ربما يكون قد جرى القيام بذلك من أجل إجراء اختبار آخر غير مشروع لتكنولوجيا القذائف التسيارية بعيدة المدى. ولا بد من وضع حد لتلك الأعمال الاستفزازية. وفيما يتعلق بجلسة اليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقف فوراً جميع عمليات الإطلاق والتجارب التي تشتمل على تكنولوجيا القذائف التسيارية، كما هو منصوص عليه مرارا وتكرارا في قرارات مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن السلطات في بيونغ يانغ أصدرت تحذيرات مبكرة لليابان، فإن هذه التحذيرات لا تضيء الشرعية على عمليات الإطلاق. ولذلك، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والامتناع عن القيام بعمليات إطلاق غير قانونية في المستقبل.

ثانيا، يجب على المجلس أن يبعث برسالة موحدة قوية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدين فيها سلوكها الاستفزازي ويشجع الحوار. ونؤكد من جديد أن الدبلوماسية ووقف التصعيد هما السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وضبط النفس أمر بالغ الأهمية لتجنب التصعيد غير المقصود. والتواصل، وليس العزلة، هو السبيل الوحيد للمضي قدما. وقد تكررت النداءات من أجل الحوار مرات عديدة، وحين الوقت لكي تصغي إليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ثالثا، لا تزال الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق بالغ، خاصة وأن تقارير الأمم المتحدة الأخيرة

يجب أن نعالج العواقب غير المقصودة للجزءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل سريع وشامل. ومن المهم أيضا إجراء تقييم لنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة شاملة لكي نفهم على نحو أفضل الثغرات التي مكنت من تجاوز الجزاءات وتيسير برنامجها للأسلحة النووية من دون عوائق.

ثالثا، من الضروري التوصل إلى حل أمني شامل متعدد الأطراف للمسائل في شبه الجزيرة الكورية. وكما يقال في كثير من الأحيان، فإن ثمة أهمية حيوية للبحث عن حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية. بيد أن المصالح الوطنية المتضاربة بين الجهات الفاعلة الإقليمية أعاقَت على مر السنين نجاح الجهود الأمنية المنسقة والمتعددة الأطراف لحل المشاكل في شبه الجزيرة الكورية. لقد حان الوقت للجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لقيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية في منطقتهم.

في الختام، نسلم بأن التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأمن الدولي خطير ومتزايد. وبوصفنا المجلس، يجب أن نجد سبلا أفضل للحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة وكفالة التواصل على المدى الطويل في إطار ترتيب إداري متعدد الأطراف لفرض قيود على برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة. وحيثما يتعين تبني خيارات صعبة، ينبغي أن نتحلى بالجرأة في قبولها لأن الوقت قد لا يكون في صالح المجلس إذا انتظرنا طويلا. وتتمثل مسؤوليتنا في إبعاد المنطقة عن السير في طريق الكارثة والحفاظ على السلام والأرواح في شبه الجزيرة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

تدين دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سائلا للاستطلاع العسكري باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. فهذا الأمر لا يتحدى بشكل صارخ قرارات مجلس

الذي يشكل مصدر قلق كبير للصين. وفي هذا العام، عقد مجلس الأمن سبع جلسات مفتوحة وعددا من المشاورات المغلقة للنظر في المسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أوضحت الصين بالفعل موقفها بشكل كامل.

وأود أن أشدد اليوم على بضع نقاط فقط.

أولا، إن أمن بلداننا غير قابل للتجزئة ولا يمكن لأي بلد أن يسعى إلى تحقيق أمنه المطلق على حساب أمن الآخرين. وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشعر باستمرار بالتهديد وظلت شواغلها الأمنية المشروعة من دون حل، فلن تتمكن شبه الجزيرة من حل المعضلة الأمنية وستجد نفسها عالقة في حلقة مفرغة من التحركات العدوانية الانتقامية.

ثانيا، إن قضية شبه الجزيرة، التي لا تزال من دون حل لعقود بعد انتهاء الحرب الباردة، تكمن في عدم وجود آلية للسلام. وتمشيا مع نهج المسار المزدوج، ينبغي لجميع الأطراف أن تشجع، بالتوازي، نزع السلاح النووي وإنشاء آلية للسلام في شبه الجزيرة وأن تعالج، من خلال الحوار وبطريقة متوازنة، الشواغل المشروعة لكل منها، بما في ذلك الشواغل الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا هو الحل الأساسي لحل مسألة شبه الجزيرة.

ثالثا، لا غنى عن تهيئة بيئة مؤاتية لحل مسألة شبه الجزيرة. وبينما تدعي الولايات المتحدة أنها قلقة بشأن التوترات في شبه الجزيرة، فقد انتهزت الفرصة لتعزيز التحالفات العسكرية والتحريض على المواجهة بين التكتلات وتعبئة حلفائها في التدريبات العسكرية، مما زاد من تفاقم التوترات والمواجهة في شبه الجزيرة. وتتعارض هذه الممارسات مع هدف نزع السلاح النووي وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

رابعا، لقد علمنا التاريخ أن الحوار والتفاوض هما السبيل المناسب الوحيد لحل قضية شبه الجزيرة. وإذا كانت الولايات المتحدة صادقة في رغبتها في الدخول بلا شروط في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية

تشير إلى أن نسبة مذهلة تبلغ 45 في المائة من السكان - حوالي 12 مليونا - يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وبينما يعيد البلد فتح حدوده تدريجيا، نشدد على الحاجة الملحة إلى استئناف الوكالات الإنسانية الدولية للأنشطة الإنسانية الميدانية. ونأمل أن تعطي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأولوية لعودة هذه الوكالات إلى البلد، بما في ذلك عودة المنسق المقيم للأمم المتحدة.

إن الهدف النهائي واضح: إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وعودتها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، ندعو أعضاء المجلس، إلى جانب الأمين العام، إلى تنشيط الجهود الدبلوماسية لاستئناف محادثات السلام وردع وكبح برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالقيام بعمل موحد اليوم سيؤدي إلى غد أكثر أمنا في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بالممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

أحاطت الصين علما بإطلاق الساتل الذي أعلنت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 22 تشرين الثاني/نوفمبر وبرود فعل الأطراف المعنية. وأحاطت الصين علما بسلسلة عمليات الإطلاق التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأنشطة العسكرية الجارية للبلدان المعنية في شبه الجزيرة. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء تصاعد العداء والمواجهة واستمرار التوتر في شبه الجزيرة، التي تشهد تدهورا متزايدا. وإذا سُمح للوضع في شبه الجزيرة بالتدهور بهذه الطريقة، فقد يخرج في النهاية عن نطاق السيطرة. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تعريض المصالح الأساسية لبلدان شمال شرق آسيا للخطر وتقويض الجهود والمكاسب التي حققتها جميع الأطراف على مدى العقود العديدة الماضية بشأن التسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة وإثارة اضطرابات جديدة والمزيد من عدم الاستقرار في عالم مضطرب بالفعل، الأمر

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضى ما يقرب من 70 عاما منذ إطلاق أول ساتل اصطناعي إلى الفضاء، ويدور الآن أكثر من 5 000 ساتل حول الأرض. ومع ذلك، يكرر مجلس الأمن ممارسته السخيفة وغير الطبيعية المتمثلة في إثارة مسألة إطلاق ساتل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحدها. وأدين بشدة وأرفض رفضا قاطعا، بالنيابة عن جميع أبناء الشعب الكوري الساخطين، جلسة مجلس الأمن هذه التي تُعقد بناء على طلب شائن من الولايات المتحدة والدول التابعة لها لتقديم وصف ظالم لممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لهذا الحق السيادي، حيث أنها تشكل انتهاكا صارخا لسيادة دولتنا وتدخل خطيرا في شؤونها الداخلية.

إن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لساتل استطلاعي هدفه الحصول على صورة واضحة عن التحركات العسكرية الرهيبة التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها حتى نكون مستعدين تماما لها، بالنظر إلى حقيقة أن طابعها العدواني يزداد وضوحا بمرور الأيام. وهذه ممارسة مشروعة وقيمة للحق في الدفاع عن النفس، تندرج تماما في الإطار القانوني لدفاعنا عن النفس. فقد نشرت الولايات المتحدة أصولا استراتيجية ضخمة في شبه الجزيرة الكورية وحولها على أساس الاستعداد المستمر وتمضي قدما في خطط مختلفة للعمل العسكري على المستوى العملي لإظهار قوتها المفرطة واستخدامها تحت أي ذريعة. ولهذا السبب، فإن المشهد العسكري والأمني السائد في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة يخلق خطرا شديدا. ويوم أمس تحديدا، وبمشاركة حاملة الطائرات النووية كارل فينسن والغواصة سانتا في التي تعمل بالطاقة النووية التابعتين للولايات المتحدة، أجرى عدد هائل من القوات من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا واليابان مناورة عسكرية مشتركة واسعة النطاق بالقرب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا شيء يبرر طابعها العدواني. وفي هذا العام وحده، نشرت الولايات المتحدة أصولا نووية استراتيجية مختلفة، بما في ذلك حاملات طائرات نووية وغواصات نووية استراتيجية وقاذفات قابل استراتيجية في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة المحيطة بها في حوالى 30 مناسبة،

الديمقراطية وكسر الجمود الحالي، ينبغي لها أن تمتنع عن أساليب الضغط، مثل المناورات العسكرية ونشر الأسلحة الاستراتيجية وأن تضع مقترحات عملية وقابلة للتنفيذ لإعادة بناء الثقة المتبادلة بين الجانبين وأن تشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار ومفاوضات.

خامسا، المسألة الإنسانية قد تكون نقطة بداية جيدة جدا لبناء الثقة واستئناف الحوار. ويهدف مشروع القرار الذي اقترحه الصين وروسيا بصورة مشتركة بشأن هذه المسألة في المجلس إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية في البلد وإيجاد الزخم وتهيئة الظروف لاستئناف الحوار وتغيير مسار الحالة. وتزداد أهمية مشروع القرار وضوحا بالنظر إلى الظروف الراهنة، وآمل أن ينظر فيه الطرفان بشكل إيجابي.

سادسا، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وبطبيعة الحال ينبغي له أيضا أن يلتزم بضمان صون السلام والأمن في شبه الجزيرة. وينبغي للمجلس أن يسعى إلى وقف التصعيد وتيسير الحوار والتفاوض، بدلا من مجرد فرض الجزاءات والضغط، ناهيك عن عقد اجتماعات لمجرد الاجتماع والكلام لمجرد الكلام. إن تيسير التوصل إلى تسوية سياسية وتعزيز الوحدة والثقة المتبادلة أمران أساسيان للحفاظ على سمعة المجلس وسلطته.

في الختام، أود أنؤكد من جديد أن الصين، بوصفها جارا قريبا لشبه الجزيرة وبلدا كبيرا مسؤولا، التزمت دائما بصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وبنزع السلاح النووي. وسنواصل نشاطنا في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز المحادثات والاضطلاع بدور بناء في تشجيع الاستئناف المبكر للتواصل والحوار بين الأطراف بغية تعزيز التسوية السياسية لمسألة شبه الجزيرة وتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في شمال شرق آسيا.

أستأنف الآن مهامى بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إنشاء نسخة آسيوية من منظمة حلف شمال الأطلسي مما أدى إلى إيجاد بيئة أمنية خطيرة كتلك السائدة حاليا في شبه الجزيرة الكورية وحولها، لكان من الممكن إعطاء الأولوية لإطلاق سائل للاتصالات أو الأرصاد الجوية لأغراض سلمية بدلا من سائل استطلاعي، في إطار جهود دولتنا لاستكشاف الفضاء الخارجي. إن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في استخدام الفضاء الخارجي حق أصيل ومشروع لدولة ذات سيادة معترف به في معاهدة الفضاء الخارجي التي تنص على ما يلي:

”تكون لجميع الدول حرية استكشاف واستخدام الفضاء

الخارجي، دون تمييز وعلى قدم المساواة وفقا للقانون الدولي.“

أما بالنسبة لقرارات الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تستند إليها الولايات المتحدة وبعض أتباعها من الدول الأعضاء في معرض انتقادها لإطلاق سائلنا، فلا تعدو كونها أوراقا غير قانونية وغير شرعية تتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ونتيجة نموذجية للسياسة الشائنة والعدائية للولايات المتحدة الرامية إلى حرمان بلدنا من سيادته وحقه في الوجود والتنمية.

وما فتئت الولايات المتحدة تصر على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك قرارات مجلس الأمن لأنها تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية في إطلاق سائلها. وفي هذه الحالة، لدي سؤال. هل تطلق الولايات المتحدة سائلها بمنطاد أو منجنيق بدلا من صاروخ حامل يستخدم التكنولوجيا نفسها التي تستخدمها القذيفة التسيارية؟ يمكن لأي كان أن يرى أن هذه الحجج غير المنطقية التي تتذرع بها الولايات المتحدة لا معنى لها سياسيا ولا علميا وتبين بوضوح سخافة ما يسمى بقرارات الجزاءات التي أصدرها المجلس ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى المدى الطويل، يمكنني أن أقول لسبب وجيه إن فرض الولايات المتحدة وبعض أتباعها لقرارات جزاءات مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أشبه بمطالبتنا بالتخلي عن جميع الحقوق التي تتمتع بها دولة ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، فإنه بمثابة إعلان بأنهم لا يعترفون بدولتنا.

مما يشكل تهديدا عسكريا صريحا ومباشرا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يمكن أن نجد، لا في أي مكان من العالم ولا في سجلات التاريخ، سابقة لتهديد خطير كذلك الذي تمثله الولايات المتحدة للأمن القومي لدولة عضو في الأمم المتحدة. ويضاف إلى ذلك تفاقم الحالة في المنطقة نتيجة تعبئتها للقوات النووية الاستراتيجية الخاصة بها بالكامل والذي انضمت إليه حتى قوات حلفائها. وإذا لم تُعدّ هذه الأعمال تهديدا للسلام والأمن العالميين على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، فلا سبب يدعو إلى وجود مجلس الأمن وبالتالي ينبغي له أن يحل نفسه اليوم - بل الآن.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة غير مستقرة بسبب المناورات العسكرية المتزايدة التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها. وأطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سائلها الاستطلاعي للتعامل مع الحالة وتأكيد سيطرتها عليها بطريقة حاسمة وبالتالي منع اندلاع حرب جديدة في المنطقة. فكان ذلك بمثابة خطوة لا مفر منها وأقل ما يمكن فعله في سياق ممارسة حقها في الدفاع عن النفس. وعلاوة على ذلك، ما من دولة أخرى في العالم تجد نفسها في بيئة أمنية خطيرة مثل بيئة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، تطلق بعض تلك الدول الأخرى مجموعة متنوعة من السوائل العسكرية إلى الفضاء بلا أي قيود. والأمر يتعلق في هذا السياق بالحق القانوني والمشروع لدولة ذات سيادة في تطوير عدة سائل عسكرية ومدنية ستحتاج إليها للدفاع عن النفس وإطلاقها وتشغيلها، وبما يتوافق مع خططها للتنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسائل استطلاعي في هذه المرحلة يرتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة الأمنية غير المستقرة في المنطقة والناجمة عن الأعمال العسكرية المتهورة التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها.

ولو لم تتحدث الولايات المتحدة علنا عن نهاية نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ ولو لم تجعل من استخدام الأسلحة النووية ضد دولتنا سياسة لها بحجة الالتزام بتوفير ما يسمى بالردع الموسع وزيادة إبراز الأصول الاستراتيجية بصورة منتظمة؛ ولو لم تسع إلى

لقد بات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للساتل الاستطلاعي مشكلة، في حين يتبين أن السلوك نفسه يتوافق مع المعايير الدولية عندما تتبّع الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها. ويشكل معيار التعامل المزدوج هذا أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها إلى المواجهة والنزاع. والكيل بمكيالين هو في الواقع سبب رئيسي للتدهور المأساوي في سلطة مجلس الأمن المناط به المسؤولية الهامة عن صون السلام والأمن الدوليين والذي بات يثير إدانة المجتمع الدولي وسخريته بدلا من فرضه الاحترام. والمحرك الرئيسي في هذه الحالة ليس سوى الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه شكري إليكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن. كما أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لما يسمى بالساتل الاستطلاعي العسكري في 21 تشرين الثاني/نوفمبر بالتوقيت المحلي، في انتهاك صارخ للعديد من قرارات مجلس الأمن. وقد أُطلق الساتل قبل التاريخ المحدد في الإعلان الصادر للطيارين، مما يشير إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تكلف نفسها عناء الامتثال لإعلاناتها الخاصة، ولا حتى ضمان سلامة البلدان الأخرى. ولم يكن الإطلاق سلميا على الإطلاق. وقد جاء في بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن

”إطلاق الساتل سيسهم قطعاً بشكل كبير في زيادة استعداد القوات المسلحة للحرب وتمكينها من استطلاع منطقة كوريا الجنوبية.“

ولا علاقة لعملية الإطلاق بالاستخدام المشروع للفضاء الخارجي. وتتص المادة الثالثة من معاهدة الفضاء الخارجي على أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه يجب أن يجري وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولم تتدرج الأنشطة غير القانونية التي

لقد بات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للساتل الاستطلاعي مشكلة، في حين يتبين أن السلوك نفسه يتوافق مع المعايير الدولية عندما تتبّع الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها. ويشكل معيار التعامل المزدوج هذا أحد العوامل الرئيسية التي تدفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها إلى المواجهة والنزاع. والكيل بمكيالين هو في الواقع سبب رئيسي للتدهور المأساوي في سلطة مجلس الأمن المناط به المسؤولية الهامة عن صون السلام والأمن الدوليين والذي بات يثير إدانة المجتمع الدولي وسخريته بدلا من فرضه الاحترام. والمحرك الرئيسي في هذه الحالة ليس سوى الولايات المتحدة.

ومن أجل السلام والاستقرار في المنطقة وبقية أنحاء العالم، ينبغي للجزء الذي يقف إلى جانب العدالة في المجتمع الدولي ألا يتسامح بعد الآن مع المعايير المزدوجة المتحيزة والمسيئة التي تعتمد حفة من الدول ومجموعتها الحصرية، ومنها الولايات المتحدة. ولا تختلف المحاولات غير المسؤولة لحرمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حقوقها السيادية عن محاولات إجبارها على نزع سلاحها. وإذا حاولت الولايات المتحدة وأتباعها مرة أخرى التعدي على سيادتنا الوطنية متذرعة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الشائنة وغير المنطقية وغير القانونية المتعلقة بالجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى أن تُمارس دولة ذات سيادة حقها المشروع في الدفاع عن النفس، كما هو مكرس في الميثاق. ويتوقف تحوّل المواجهة الحالية المتعلقة بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروع في استكشاف الفضاء الخارجي إلى صراع فعلي - أو حتى إلى الحالة الأخطر، كالحرب مثلا - كلياً على موقف الولايات المتحدة.

وحرىً بمجلس الأمن ألا يبدد وقته وجهوده في الاعتراض على ممارسة دولة ذات سيادة لحقها المشروع في الوقت الذي يثقل فيه تعسف وغطرسة قوى معينة كاهلها. وينبغي له أن يولي اهتماماً أكبر للحد من التهديدات الجسيمة للسلام والأمن الدوليين مثل قتل المدنيين في الشرق الأوسط الذي يُرتكب برعاية الولايات المتحدة وحمايتها.

ولا يقتصر سجل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المذهل في انتهاكات الاتفاقات على الاتفاقات الدولية. فقد انتهكت من جانب واحد اتفاقاتها الثنائية المبرمة مع جمهورية كوريا مرارا وتكرارا. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البيان المشترك بين الجنوب والشمال الصادر في 4 تموز/يوليه في عام 1972؛ والاتفاق الأساسي بين الكوريتين لعام 1991؛ والإعلان المشترك لعام 1992 بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية؛ والإعلان المشترك الصادر في 15 حزيران/يونيه من عام 2000؛ وإعلان 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007؛ وإعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية والاتفاق العسكري الشامل لعام 2018. وكانت تلك الاتفاقات تهدف إلى تخفيف حدة التوترات العسكرية وإيجاد شبه جزيرة كورية تتعم بالسلام على أساس الاحترام المتبادل. ومع ذلك، أثبت التاريخ بجلاء أن بيونغ يانغ مستعدة للتراجع عن وعدها بالحوار والتعاون في أي لحظة.

وتشكل انتهاكات الاتفاق العسكري الشامل أحدث مثال على ذلك. وكان يتعين على الجانبين أن يمتنعا عن القيام بأي أنشطة عسكرية عدائية في المنطقة المنزوعة السلاح أو في محيطها أو المناطق الحدودية، سواء في البر أو البحر أو الجو. وأنشئت منطقة حظر طيران على بعد كيلومترات من خط تعليم الحدود العسكرية للمنطقة المنزوعة السلاح. وكان من المقرر إزالة بعض مراكز الحراسة من المنطقة المنزوعة السلاح. غير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهكت الاتفاق وأبطلته تقريبا من خلال تسلل طائراتها المسيرة إلى منطقة سول وإطلاقها نيران المدفعية على الساحل قبالة جمهورية كوريا، على سبيل المثال. وما ذلك سوى عدد قليل من الانتهاكات الـ 17 الصريحة التي ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دون احتساب آلاف الانتهاكات الأخرى البسيطة نسبيا. وعلاوة على ذلك، فقد رأيناها تطلق سواحل استطلاع عسكرية ثلاث مرات هذا العام، كما أنها أعلنت عزمها إجراء المزيد من عمليات الإطلاق في المستقبل القريب. ولا تحاول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال عمليات إطلاق السواحل، أن تطور تكنولوجيا القذائف التسيارية

تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قط ضمن هذه الفئة. فأى عملية إطلاق تستخدم تكنولوجيا القذائف التسيارية، بغض النظر عن نجاحها أو الحمولة التي تحملها، يمكن أن تسهم في زيادة تطور هذه التكنولوجيا، لا سيما القذائف التسيارية العابرة للقارات القادرة على إيصال الأسلحة النووية. ولذلك تحظر العديد من قرارات مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إجراء أي عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

وما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتجاوز انتهاك قرارات مجلس الأمن المتعددة بشأن هذه المسألة إلى حد الاستهزاء بقرارات المجلس. وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر باعتباره ما أسمته بيوم صناعة القذائف، إحياء للذكرى السنوية للإطلاق التجريبي لقذيفتها التسيارية العابرة للقارات من طراز هواسونغ-17 في نفس اليوم من العام الماضي. ولا يمكنني أن أجد أي بلد آخر في العالم يحتفل في تقويمه بنشاط غير قانوني يحظره مجلس الأمن صراحة. وعلاوة على ذلك، عدل المجلس الأعلى للشعب، وهو المجلس التشريعي الذي يقتصر دوره على التصديق على قرارات حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دستور البلد في أيلول/سبتمبر من أجل تكريس سياسته النووية وخفض إلى حد كبير عتبة استخدام الأسلحة النووية، مثل السماح بشن هجوم نووي وقائي على سول.

واليوم، نرى في هذه القاعة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذين أنكروا قبل ثلاثة أشهر في هذه القاعة أيضا شرعية مجلس الأمن (انظر S/PV.9406)، يكررون مرة أخرى نفس الادعاءات السخيفة وغير المعقولة. ومن دواعي القلق البالغ أن نرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوض سلطة هذه الهيئة وتستعزى بها مرارا وتكرارا. ويتعين علينا أن نتصرف بحزم قبل فوات الأوان. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة منتهكة بشكل متكرر عن عمد ومع سبق الإصرار لالتزاماتها بموجب الميثاق، لا سيما الالتزام المنصوص عليه في المادة 25 منه بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها.

الأمن. وكما أكدنا مرارا وتكرارا في هذه القاعة، يجب أن تنفذ كل الدول الأعضاء جميع قرارات المجلس ذات الصلة بتنفيذا كاملا. أما إذا انتهك أعضاء مجلس الأمن تلك القرارات بشكل متعمد وصارخ أو لم ينفذوها بأمانة، فإن كل جهودنا في المجلس ستذهب سُدى. ومن الأهمية بمكان أن نذكر المجلس مرة أخرى بأن الاتحاد الروسي نفسه قد صوت مؤيدا لجميع قرارات الجزاءات الموضوعية العشرة من عام 2006 حتى عام 2017، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 1718 (2006)، الذي يفرض حظرا على توريد الأسلحة. ولذلك، نحث روسيا على أن تلتزم بالقرارات وتوقف أنشطتها غير المشروعة على الفور.

ومن المؤسف أن نسمع اليوم مرة أخرى نفس الحجج المضللة المتمثلة في مغالطة المساواة الزائفة. وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود، ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطور برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية غير القانونية وفقا لقواعد اللعبة الخاصة بها. ويكمن السبب الجذري في طابع النظام نفسه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وليس ما يسمى بالسياسات العدائية لجمهورية كوريا أو الولايات المتحدة، التي لا وجود لها. وتهديدات بيونغ يانغ المتزايدة باستمرار هي السبب وراء تعزيز جمهورية كوريا لتعاونها الواسع النطاق في مجال الردع مع الولايات المتحدة، وليس العكس، كما تدعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو جهد دفاعي مشروع ردا على تزايد التهديدات النووية وتهديدات القذائف من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فأى حكومة مسؤولة ينبغي لها أن تحمي أرواح شعبها وسلامته.

ومن المؤسف أيضا أن بعض الحجج المغلوطة التي تُقدم هنا تتطوي على مقارنة زائفة. إن إطلاق قمرنا الصناعي قانوني تماما وأعلن عنه بشكل صحيح مسبقا. وهو ليس محظورا بموجب قرارات المجلس، ولا يشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. ولا علاقة له بتطوير تكنولوجيا القذائف التسيارية العابرة للقارات. والعكس صحيح بالنسبة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو غير قانوني ويشكل تهديدا ويفضي إلى تطوير قذائف تسيارية عابرة للقارات.

العابرة للقارات فحسب، بل وقدرتها على الاستطلاع أيضا. ولا يمكن لجمهورية كوريا أن تظل مكتوفة الأيدي بعد الآن.

وقد قررت حكومة بلدي تعليق جزء الاتفاق العسكري الشامل الذي يتعلق بإنشاء مناطق حظر الطيران، وهو تدبير ضروري لحماية أمننا الوطني وسلامة شعبنا. كما أنه أقل تدبير دفاعي يمكن اتخاذه بهدف استعادة أنشطة الاستطلاع التي كانت تجري بشكل طبيعي قبل توقيع الاتفاق العسكري الشامل. ومما يؤسف له، وإن لم يكن من المستغرب، أن وزارة الدفاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر أنها لن تلتزم أبدا بالاتفاق العسكري الشامل ونشرت أصولها العسكرية في مواقع متقدمة من المنطقة القريبة من المنطقة المنزوعة السلاح، مهددة إيانا باستفزاز محتمل شديد الضراوة. وذلك مثال واضح آخر يبين مدى عدم وفاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوعودها بشأن الاتفاقات بين الكوريتين. ومع ذلك، فإنها تحاول أن تُحمل المسؤولية لجمهورية كوريا، كما أنها تهدد بالقيام بالمزيد من الأعمال الاستفزازية.

ويود وفد بلدي أن يؤكد أن السلوك الاستفزازي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يعد مسألة إقليمية بل أصبح مسألة تثير قلقا عالميا وتؤثر تأثيرا مباشرا في جميع أنحاء العالم. وإن تركنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتشر الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية - سواء كانت تقليدية أو حتى نووية - بلا رادع، فإن ذلك سيزيد من شدة انعدام الأمن في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يكون المتلقون لهذه الأسلحة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى الدول المشتبكة في حروب، من الإرهابيين أو غيرهم من الكيانات من غير الدول في أي جزء من العالم. فعلى سبيل المثال، تزود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاتحاد الروسي بالذخيرة في حربه على أوكرانيا. ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء التعاون العسكري بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن جميع عمليات نقل الأسلحة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو منها، فضلا عن التعاون التقني فيما يتعلق ببرامج أسلحتها - سواء كانت تقليدية أو نووية - تشكل انتهاكا مباشرا للعديد من قرارات مجلس

كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت بالفعل ست عمليات إطلاق لقذائف تسيرية عابرة للقارات في ذلك العام وكانت جهودها لإعادة بناء مواقع تجاربها النووية جارية أصلاً. وكذلك أود أن أكرر البيان الذي أدلى به زميلي الممثل الصيني والذي قال فيه:

”إن سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الدفاع عن النفس لا يمكن أن يأتي على حساب أمن جيرانها أو النظام العالمي لعدم الانتشار.“

ثانياً، أود أن أذكر ما يسمى بالقرار الإنساني الصيني - الروسي، الذي يشيد في رأينا بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعدم قيامها بإطلاق قذائف تسيرية متوسطة المدى وقذائف تسيرية عابرة للقارات. إن تخفيف الجزاءات في مواجهة عمليات الإطلاق غير المسبقة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن يبعث إلا بإشارة واحدة، وهي تجاهل المجلس - وسيتم التغاضي عن انتهاك القانون الدولي. وأعتقد أن مجلس الأمن لا يمكن أن يشارك في ذلك. وأعتقد أنه إذا أرادت روسيا أو الصين المساعدة في الجانب الإنساني، فيمكنهما القيام بذلك ويمكنهما الاستمرار في القيام بذلك بشكل ثنائي.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، أود فقط أن أذكر أننا ما زلنا نشعر بقلق بالغ. ولكنني أعتقد أنه إذا نظر أعضاء المجلس إلى الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فسوف يفهمون أولوياتها. وقد سمحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدخول دبلوماسيين صينيين وروس. وسمحت لأعضاء الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات بتمكين رياضيينها من السفر. غير أن وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة لا تزال ممنوعة من تقديم المساعدة الإنسانية التي نعلم أنها ضرورية في ذلك البلد. وأود مرة أخرى أن أعرب عن عرضنا الصادق للحوار من دون شروط مسبقة. وما على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا أن تقبله.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

وأود مرة أخرى أن أشدد على أهمية وحدة المجلس في إدانة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي التنفيذ الأمين لقرارات المجلس. فلنتحد معا ضد هذا المجرم المعاود المتكرر ونتخذ خطوة حازمة باسم المجلس. وكذلك أشدد على أن باب الحوار والمفاوضات لا يزال مفتوحاً على مصراعيه، من دون أي شروط مسبقة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتناع عن المزيد من الأعمال التصعيدية، والوفاء بالتزاماتها الدولية والعودة إلى الدبلوماسية.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لي بأخذ الكلمة مرة أخرى، وسأحاول أن أتوخى الإيجاز قدر الإمكان. لقد استمعنا إلى 13 دولة عضواً جالسة حول هذه الطاولة تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف تجاربها غير القانونية. والرسالة واضحة جداً. إنها انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وتدعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها تتصرف دفاعاً عن النفس ولكن كما يعلم المجلس، فإن تلك الحجة لا تصمد هنا حقاً، إذ أن مناورات الولايات المتحدة وجمهورية كوريا العسكرية روتينية وذات طابع دفاعي. إننا نقصد تعمد التقليل من المخاطر ونسعى إلى الشفافية بالإعلان عن التدريبات مسبقاً، بما في ذلك المواعيد والأنشطة - على عكس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعمليات إطلاقها باستخدام تكنولوجيا القذائف التيسيرية. وخلافاً لأعمالها، فإن أعمالنا ليست محظورة بموجب قرارات المجلس.

ولذلك، فإننا نرفض بشدة ادعاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المخادع بأن عمليات إطلاق القذائف التي تقوم بها مجرد عمليات دفاعية في طبيعتها رداً على مناوراتنا العسكرية الثنائية والثلاثية. وأعتقد أن التسلسل الزمني للأحداث يكشف الحقيقة، لأنه بحلول الوقت الذي استأنفت فيه الولايات المتحدة وجمهورية كوريا التدريبات واسعة النطاق في آب/أغسطس 2022، كانت جمهورية

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضيف شيئاً واحداً. لم تطلق الولايات المتحدة قط أي أسلحة باتجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نعمل مع حلفائنا لمساعدتهم في حماية سيادتهم من أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المبنية على بارانويا من هجوم محتمل من جانب الولايات المتحدة. وإذا كان هناك أي شيء تريد الولايات المتحدة أن تقدمه لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فهو المساعدة الإنسانية لشعبها، وليس الأسلحة لتدميره.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكنني أن أتفق مع التعليق الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة من فورها، لأن الولايات المتحدة تحشد أصولاً استراتيجية مثل حاملة طائراتها القاذفة النووية الاستراتيجية من طراز B-52H والغواصات النووية لإجراء تدريبات عسكرية مشتركة. وتلك الأصول الاستراتيجية ليست للدفاع. إنها معدات عسكرية هجومية للغاية متخصصة في طموحات الضربات الاستراتيجية. وفي ذلك الصدد، فإن الهجوم الاستراتيجي الذي تحشد له الولايات المتحدة من خلال المناورات العسكرية المشتركة يهدف بالتالي إلى مهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ذلك هو التحدي الذي نواجهه. وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب حقاً في تحقيق السلام والاستقرار من خلال الدبلوماسية، فيجب عليها أن توقف على الفور جميع المناورات العسكرية المشتركة التي تجري تحت أسماء رمزية مختلفة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أتشاطر الآن بعض الملاحظات بصفتي ممثل الصين.

الآن للتو، اقتبست ممثلة الولايات المتحدة مني في بيانها الثاني. وللأسف، الاقتباس ليس دقيقاً جداً. وبغية ضمان أن يكون موقف الصين مفهوماً بشكل أفضل وأكثر وضوحاً، أود أن أكرر بعض ملاحظاتي.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول بضع كلمات عن تعليقات سفيرة الولايات المتحدة. والدفاع عن النفس حق مشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن نفهم بشكل صحيح عنصراً أساسياً من عناصر العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. إنها ليست مجرد علاقات بين دول غير صديقة بدون علاقات دبلوماسية، ولكنها علاقات بين دول متحاربة كانت في حالة حرب تقنياً وقانونياً وعملياً لمدة سبعة عقود. وفي ظل هذه الظروف، يهددنا طرف محارب - الولايات المتحدة - بالأسلحة النووية. ومن حق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروع، بوصفها طرفاً محارباً آخر، أن تستحدث وتختبر وتصنع وتمتلك منظومات أسلحة مكافئة لتلك التي تمتلكها الولايات المتحدة أصلاً أو تطورها الآن. وأود مرة أخرى أن أكرر بوضوح موقفنا بأننا نمارس حقنا المشروع في الدفاع عن النفس من أجل التصدي لتهديد عسكري من الولايات المتحدة.

وقالت سفيرة الولايات المتحدة أيضاً أن الباب مفتوح للدبلوماسية. غير أن أهم شيء ينبغي القيام به هو تهيئة بيئة مواتية للدبلوماسية والحوار. وقالت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً إنه ليست لها نوايا عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن هذا مجرد كلام فارغ. فمنذ اليوم الأول لتأسيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تعترف الولايات المتحدة بسيادتنا وعاملتنا كدولة معادية وأظهرت عداً صريحاً تجاهنا. وذلك العداً ليس مبهماً على الإطلاق. إن التهديدات العسكرية والمعايير المزدوجة، مثل التي سمعنا عنها هنا اليوم، هي الأعمال العدائية التي نواجهها من الولايات المتحدة والتي نواجهها كل يوم وشهر وسنة. وما لم توقف التهديدات العسكرية المستمرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن جهودنا ستركز على مواصلة تعزيز قدرتنا على الدفاع عن كرامتنا وسلامتنا ومصالح دولتنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

إن أمن جميع البلدان لا يتجزأ. ولا يمكن لأي بلد أن يسعى إلى تحقيق أمنه المطلق على حساب أمن الآخرين. وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشعر باستمرار بالتهديد ولا يمكن حل شواغلها الأمنية المشروعة، فإن شبه الجزيرة لا يمكنها حقا أن تحل المعضلة الأمنية.

جدا بل ومتضاربة. وأعتقد أن هذا يعني أيضا أن الاستئناف المبكر للتواصل وبناء الثقة المتبادلة والحوار أمر هام جدا. والصين مستعدة لبذل جهود متواصلة في ذلك الصدد، ونأمل في بذل جميع الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين جهودا لتحقيق تلك الغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.

إن هذا ما قلته للتو، وأردت ببساطة أن أكرره.

في الختام، أود أيضا أن أقول للأطراف الرئيسية وأصحاب المصلحة في شبه الجزيرة الكورية الموجودين هنا، حول هذه الطاولة، إنني استمعت باهتمام إلى بياناتهم. وفي رأيي، أن المواقف متباعدة